



تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

حوار مع محمود معروف:

التغيير على إيقاعات الثورة

□ أجراه: عبد الحق لبيض

سبعينيّات القرن الماضي، وإما ارتضت ما منحّتها إياه السلطات في لحظةٍ ضعفٍ أو لحاجتها إلى الأحزاب في المشهد السياسي، فاستكانت وقبلت أن تجرّ دورها لا لمصلحة منّ قالت إنّها تمثّله بل لمصلحة السلطات التي منحّتها حيناً في المشهد.

* هل برهنت ثورة تونس على سقوط فكرة «الإصلاح التدريجي» التي تروّجها التنظيمات السياسية المعارضة؟ هل الثورة هي الحلّ الوحيد لاقتلاع الخراب في العالم العربيّ؟

- المسائل نسبية لا مطلقة؛ فحتى الآن لم تنجز الثورة التونسية سوى القليل ممّا اندلعت من أجله، أكان ذلك من جهة الأهداف التي حدّدها المواطنون في انتفاضتهم من خلال الشعارات التي رفعوها، أو تلك التي بلورتها الأحزاب والقوى السياسية خلال الانتفاضة أو بعد فرار بن عليّ. وبالتالي لا نعرف إلى أين ستصل الاحتجاجات التونسية: التغيير جذريّ في النظام السياسي، أمّ لإصلاحات متوافق عليها؟ أمّا الانتفاضة المصرية فلا زالت صامدة في الذهاب إلى الحدّ الأقصى من أهدافها.

* شكّلت المواقع الإلكترونية فضاءً لاحتضان الثورة التونسية، فهل سيعرف العالم العربيّ فضاءً احتجاجاً ومركز قيادة للتغيير جديدين؟ هل هناك اليوم تجاوز لأنماط الثورات المعهودة؟ هل للشباب تصوّر جديد للتعبير السياسي، بعيداً عن معاجم الخطابات السياسية القائمة؟

- من الأكيد أنّ الجماهير قادرة على استخدام التقدّم التكنولوجي الذي عرفته البشرية. فإذا كانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ نجحت في استخدام الإذاعة إلى الحدّ الأقصى، ونجحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ في استغلال الكاسيت، فإنّ الثورة التونسية، وبعدها الانتفاضة المصرية، نجحتا بامتياز في استغلال الإنترنت.

ولنلاحظ أنّ التكنولوجيا تسهم في صياغة أسلوب الثورة. فالثورة التونسية، والانتفاضة المصرية فيما بعد، ألغتا دور الزعيم أو الحزب المركزي في القيادة، وفسحتا المجال لأيّ ناشط أن يلعب دوراً قيادياً في لحظة ما ومكان ما. على أنّ ذلك لا يعني انتفاء دور الشخص (الأشخاص) أو الحزب (الأحزاب) في المحطات القادمة، من حيث تأطير الأفكار والشعارات وبلورتها وإعطائها شكلها النهائي لتلك المرحلة.

* هل يمكن اعتبار الثورة التونسية فاتحة طريق جديد لدور الشارع العربيّ في تقرير مصيره؟

- قد يكون من الخطأ القول بزعم الثورة التونسية، بدايات أو مساراً أو ما هي عليه اليوم، من السياق العامّ لمسيرة الشعوب العربية ونضالها من أجل لقمة العيش والحرية والكرامة، وإنّ كان لا بدّ من الأخذ في الاعتبار التطورات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية (خصوصاً في ميدان وسائل الاتصال) في انتهاج هذه الشعوب أشكالاً جديدة لتحقيق أهدافها.

لذلك قد تكون روح الاحتجاج أو الثورة قد خفتت في مرحلة ما قبل الثورة التونسية، لكنها لم تمت، بل هي أثبتت بهذه الثورة أنّها كانت حاضرة، وأنّها لم تحتج من أجل استعادتها قوياً سوى إلى شرارة تصل إلى هذا الهشيم الذي كان يغطّيها ويكتم أنفاسها.

هل يمكن اعتبار الاحتجاج الانتحاريّ ظاهرة جديدة يستعيز بها الإنسان العربيّ من غياب الدور الفاعل للأحزاب السياسية والقيادات النقابية؟

- من الصعب استنساخ التاريخ وظاهرة التونسيّ محمد البوعزيزي، أو ما أطلق عليه «الظاهرة البوعزيزيّة»، سنراها في شوارع مختلفة من الشوارع العربية، إلا أنّه لن يكون لها التأثير نفسه.

لكنّ، في المقابل، يمكننا القول إنّ الثورة التونسية هي الشكل الجديد للاحتجاج وللتعويض من وهن الأشكال التقليدية في العمل السياسي العربيّ، وتحديدًا الأحزاب والنقابات العربية: فهذه إمّا تننّ تحت وطأة القمع منذ

* انطلقت الانتفاضة التونسية بطريقة تلقائية، منطلقاً منها مطلبُ رفع الظلم عن الشهيد محمد البوعزيزي. ثم تطوّرت إلى انتفاضة عارمة أسقطت النظام الديكتاتوري، من دون أن يكون لها رأسٌ ممثلاً في «مجلس قيادة الثورة» كما اعتادت الثورات العربية القديمة. فهل نحن أمام نهج جديد لا نحتاج فيه إلى الأحزاب السياسية، ولا سيما أن هذه أظهرت أنها متجاوزة وبلا شرعية اجتماعية؟ لقد استضيفت مجموعة من شباب الثورة على الفيسبوك في برنامج تلفزي (محطة نسمة) فسُئلوا عن بعض أقطاب المعارضة التونسية (كالشابي وأحمد إبراهيم ومنصف المرزوقي)، فتأكد أنهم لا يعرفونهم، ما يدل على أن الثورة لم تكن بتأثير أو تاثير من لدن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية. فهل نحن إزاء لحظة موت الأحزاب السياسية، ولحظة البحث عن أفق جديد لميلاد قوى التغيير في العالم العربي؟

– اذا كان ما جرى في تونس، وما يجري في مصر، قد كشف كما قلت سابقاً عن وهن الأحزاب وضعف تأثيرها في تدبير التحرك الجماهيري، فإن دور الحزب السياسي يبقى رئيساً وأساساً، أكان ذلك في إيصال الثورة والانتفاضة إلى الأهداف النهائية أم في الحفاظ على المكاسب التي تحققت. لكن ذلك يبقى رهين هذه الأحزاب وقدرتها على التقاط الحس الجماهيري والتعبير عنه. والأحزاب القائمة في تونس ومصر والمجتمعات العربية الأخرى ليست قادرة على تحقيق ذلك بالتأكيد.

* هل يمكن أن يكون النموذج التونسي قابلاً للتحقق في باقي الدول العربية أو بعضها؟ ما الذي جعل ثورة تونس تسري كالنار في الهشيم، في حين أنها وُدت في مهدها في الجزائر، ولا تجد لها من داعم اجتماعي قوي في اليمن أو السودان أو المغرب؟

– المسألة ليست استنساخاً أو وصفاتٍ طيبة فإذا كانت المجتمعات العربية مبتلية بحكام فاسدين ومستبدّين ورافضين للتحديث، فإن لكل مجتمع عربي خصوصيته في كيفية تدبير

مستقبله وإقامة دولة ديمقراطية تعددية. وأوروبا، مرجعية الديمقراطية الإنسانية في العصر الحديث، صنعت ديمقراطيات بأشكال مختلفة من النضال، لكن ما يجمعها هو مسؤولية المسؤول ومحاسبته، سواء من خلال المؤسسات التشريعية ذات الصديقة أو من خلال صناديق الاقتراع والتداول السلمي على السلطة.

* أي دور جديد لأحزاب المعارضة العربية في ظل مكتسبات الثورة التونسية؟

– حتى تلعب دورها عليها أن تمتلك القدرة على القراءة الصحيحة لمجتمعاتها، ومن ثم وضع برامج متناسبة مع احتياجات هذه المجتمعات، وأن تشكل نموذجاً إيجابياً بالمحاسبة، فضلاً عن صدقية واستقلالية في اتخاذ القرار.

* هل نأمل في تحقيق تحول في النظام السياسي العربي بعد ثورة تونس؟
– ما جرى في مصر بعد أيام من هروب بن علي كشف عن تخمة التخلف التي تحكّم النظام الرسمي العربي الذي مازال يتوهم أن الأجهزة الأمنية، وارتباطه بالخارج، وما يظهره السطح من سكون، تؤمن له الاستمرار في حكمه المستبد.

النظام المصري، كغيره من الأنظمة العربية، لم يلتقط كنه الثورة التونسية، وظن أن رشوة المواطنين بمئات من مناصب الشغل، أو تخفيض الأسعار، أو الالتزام بعدم رفعها، أمورٌ كفيلاً بعدم انفجار الغضب الشعبي. ولم يدرك أن الثورة التكنولوجية أسقطت أوراق التوت التي كان يخفي بها قمعاً وفساداً وفساداً عائلته وحاشيته وأتباعه.

إن من عظمة الثورة التونسية، وبعدها الانتفاضة المصرية، أنهما أظهرتا أن تطوّر الحركة الاحتجاجية، وتجاهل النظام الرسمي لإمكانيات الإنسان وطاقاته، أدباً إلى وجود مواطن امتلك القدرة على ربط لقمة العيش بالديكتاتورية والفساد، معلناً أنه لا يمكن الفصل بين هذه الآفات الثلاث التي ابتلي بها النظام الرسمي العربي.

إن إصلاح النظام الرسمي ليست مسألة سهلة وتحتاج إلى وقت قد يكون أطول من الوقت الذي أدّى إلى هذا الخراب. لكن المواطنين يمكن أن يتفعلوا مع أيّ مؤشرات حقيقية إلى الإصلاح. ولو كان حسني مبارك اتخذ يوم ٢٥ يناير الإجراءات التي اتخذها يوم ٢٨ و٢٩ يناير، أي قبل ثلاثة أيام، لكان من الممكن أن لا تتطوّر الانتفاضة ولا أن تصل إلى مطالبها بسقوط النظام كله. إن الوقت في زمن الانتفاضات سلاحٌ حاد، وبوصلة حقيقية، نحو تطوّر الأمور.

* كيف تمكّن المجتمعات العربية الاستفادة من مكتسبات الانتفاضة التونسية، لإعادة صوغ مطالبها في التغيير السياسي في الوطن العربي؟

– أن تنزع عامل الخوف، وتعيد الثقة بنفسها وقدراتها، وبأن النظام الرسمي العربي قوة كارثية أمام قوة الشعب.

* اعتدنا في تاريخ الثورات العربية أن تقوم الجيوش العربية بالثورة لتأتي المساندة الشعبية لها فيما بعد باعتبارها أفقاً للأمل في التغيير. لكن ما وقع في تونس، وفي مصر الآن، جاء بالعكس: فقد قام الشعب بالثورة، ثم



النظام الرسمي العربيّ مازال يتوهم أنّ الأجهزة الأمنيّة، وارتباطه بالخارج، وما يظهره السطح من سكون، تؤمّن له الاستمرار

محمود معروف
ناشط فلسطيني في المغرب

احتضنها الجيشُ ودعمها. فهل يمكن ترقّبُ
تحول الجيوش العربيّة إلى داعم لإرادة
الشعوب وتحركاتها، أم أنّ النموذجين
التونسيّ والمصريّ سيظلان يتيمين؟

– أفراد الجيش هم من أبناء الشعب، ويعانون
ما يعانيه المواطن العاديّ. وتنصّ العقيدة
العسكريّة لكلّ الجيوش على أنّها وجدت من
أجل حماية الوطن والمواطن. وكما في تونس،
كذلك في مصر، استقبل المواطنون الجيشُ
بالترحاب، ورأينا على الشاشة كيف يعانق
المواطنُ الجنديّ، وكيف يحرص الجنديّ على ردّ
العناق.

* انطلاقاً من الحراك الاجتماعيّ الذي يشهده
العديد من الدول العربيّة، من هو النظام
العربيّ الأقرب إلى أن يخضع لمواجهة مباشرةٍ
مع «تسونامي الشارع»؟ وأيُّ أفقٍ للثورة
العربيّة بعد ثورة تونس؟

– كلّ نظام عربيّ مؤهل لأن يجرفه «تسوناما». وها نحن، إلى جانب مصر، نرى حراكاً في
الجزائر واليمن والأردن.